

الحروب القادمة ستكون حروبا حول المياه لان كميات المياه العذبة فى العالم محدوده بل آخذة فى التذبذب بفعل التلوث مما يجعلها غير صالحة للاستعمالات المنزلية والزراعية. والوقائع تؤكد ان الحركة الصهيونية وضعت دائما التحكم بمصادر المياه فى أولوياتها وهذا الامر بدأ من قديم الازل حيث أنه انطلقا من عام ١٨٦٧ قامت المنظمة الصهيونية للتنمية بارسال بعثة من المهندسين الى فلسطين مهمتها مسح الموارد الطبيعية للبلاد وبعد اربع سنوات من الدراسة والبحث تم رفع تقرير فى عام ١٨٧١ اصبح اساسا فى المناقشات والمحادثات والاتصالات التى قامت بها الحركة الصهيونية لاحقا مع القيادات الغربية - كما طرحت فى مؤتمر بال ١٨٩٧ موضوع المياه كمحور رئيسى للتحرك السياسى الصهيونى - ويذكر ايضا ان هرتزل (١٨٦٠-١٩٠٤) طرح هذه النقطة تحديدا مع امبراطور المانيا غليوم الثانى. وفى عام ١٩١٦ طلب ممثلو الحركة الصهيونية من البريطانيين ضم كافة منابع الاردن الى فلسطين ورسم حدود فلسطين الشمالية على طول خط نهر الليطاني فى جنوب لبنان الا ان مطالبتهم هذه بقيت دون نتيجة بسبب معارضة فرنسا - وحتى الاعلان عن اتفاقية سايكس بيكو (مايو ١٩١٦) والتى عينت الحدود الجنوبية لمنطقة نفوذ فرنسا بحيث تضمن لسلطة الانتداب بحيرة الحولة بأكملها والمجرى الاعلى لنهر الاردن ونصف بحيرة طبريا - كما جاء فى رسالة وايزمان (١٨٧٤-١٩٥٢) الى البريطانيين "كل مستقبل فلسطين الاقتصادى يتوقف على تزويدها بالمياه لتأمين الرى والانتاج الكهربائى" والتزويد بالمياه يجب ان يأتى بشكل اساسى من منحدرات جبل الشيخ ومنابع نهر الاردن ونهر الليطاني ، بعد تشبيت الحدود بين لبنان وفلسطين وسوريا واعلان بريطانيا قرار انشاء دولة عربية مستقلة شرقى نهر الاردن وهى امانة شرق الاردن (١٩٢٢) وصدقت عصبة الامم المتحدة على الخريطة الجديدة للمنطقة وبدأت لبنان مرحلة بناء وتخطيط وكادت الدراسات والمشاريع ان تكتمل وان تثمر كليا لو اعطى لها الوقت الكافى الا انه انطلقا من عام ١٩٤٧ تسارعت الاحداث السياسية فى المنطقة واندلعت الحرب نتيجة قرار التقسيم فظهرت معادلة جغرافية جديدة حيث استولت الدولة اليهودية على كافة منابع نهر الاردن وبحيرة الحولة ومحيط بحيرة طبريا والمنطقة الواقعة جنوبها ايضا- وليس سرا ان احد الاهداف الرئيسية لحرب ١٩٦٧ كان تدمير المنشآت العربية على المجرى الاعلى لنهر الاردن ، وسد خالد بن الوليد على اليرموك بعد ماكان السوريون والاردنيون قد انجزوا القسم الاول منه .

كما ان احتلال القطاع الحدودى فى جنوب لبنان عام ١٩٧٨ وحرب ١٩٨٢ ضمنا لاسرائيل

التحكم بمياه نهرى الليطاني والوزانى ، ذلك ان الاجتياح الاوسع للبنان فى عام ١٩٨٢ (الحرب التى سميت سلامة الجليل) تسمح لاسرائيل بالسيطرة على الليطاني السفلى وخزان الفرعون وفى اقامة الحزام الامنى الاسرائيلى الحالى (وقد اعلنت اسرائيل فى عام ١٩٩٢ انها لن تتخلى عن منطقة الحزام الامنى) فى جنوب لبنان مالم تتلق تأكيدات انها ستحصل على حصتها فى مياه نهر الليطاني . وهكذا تمكنت الدولة الصهيونية تدريجيا وبفضل الانتصارات العسكرية التى حققتها منذ قيامها فى عام ١٩٤٨ وحتى حرب تشرين (اكتوبر) ١٩٧٣ من التحكم شبه المطلق بموارد (الجولان المائية وروافد نهر الاردن فى سوريا ولبنان وخزانات المياه الجوفية فى الضفة الغربية وقطاع غزة) وقد حظرت سلطات الاحتلال على المواطنين العرب حفر أى آبار ارتوازية فى المناطق المحتلة بما فى ذلك الجولان وجنوب لبنان . وقد كانت **الورقة السادسة** : من أوراق الندوة حول مسألة المياه فى السودان والتى تحدثت عن الموارد المائية المتاحة الحالية والمستقبلية والتى انحصرت فى: **أولا** : الامطار حيث يتفاوت متوسط هطول الامطار من لاشئ فى الشمال الى حوالى ١,٢٠٠ ملم فى اقاصى الجنوب لكن توزيعها المكانى والزمانى ليس فى صالح الزراعة فنجد أن ١٢٣ مليون هكتار تقع شمال خط عرض ١٥ ، وهى نصف مساحة السودان كاملا ، تصل فيه الامطار الى ٣٠٠ ملم فى العام . ومن المناطق التى تتراوح فيها الامطار بين ٣٠٠ الى ٨٠٠ ملم مساحة ٦٩ مليون هكتار أى حوالى ربع مساحة السودان لكن لايمكن الاعتماد عليها اذ تنحصر الامطار فى ثلاثة الى اربعة اشهر . وامطار السودان معروفة بتذبذبها من سنة لآخرى فهى تتفاوت حسب المواسم والسنوات بين الجفاف التصحر فى بعض المواسم والكوارث والفيضانات فى مواسم اخرى كالجفاف والتصحر عام ١٩٨٤ مقارنة بالكوارث والفرق عام ١٩٨٨ ولايتعدى متوسط المنساب من الامطار فى الوديان والأخوار والانهار الى ١٠ مليار متر مكعب تنساب لأيام أو اسابيع أو شهور دون الاربعة ويضيع معظمها عن طريق التبخر إذ يتراوح التبخر السنوى ما بين ٨٣٠ الى ١٩١٠ بمتوسط ١٤٥٠ ملم أى حوالى ٤ ملم فى اليوم حيث يصل الفاقد الى ٦٠٠ ملم / سنة فى كل انحاء القطر . وفى المناطق الشمالية يصل العجز الى ١٦٠٠ ملم ولايمكن الاعتماد على الامطار كمصدر مضمون للزراعة . **ثانيا** : المياه السطحية والتى تتمثل فى النيل وروافده حيث يبلغ متوسط الايراد محسوبا عند اسوان بالنسبة للنيل الازرق ٤٨ مليار م^٣ والنيل الابيض ٢٤ مليار متر^٣ (السوايط : ١٢ مليار م^٣ ، بحر الزرافة : ١٢ مليار م^٣) نهر عطبرة ١٢ مليار م^٣ . ويعترض مجرى النهر الكثير من الشلالات ، وهناك ايضا الوديان والانهار والأخوار

منها النيلية التي ترقد النيل ويمثل إيرادها حوالى ٩٥٪ من المياه السطحية ، وغير النيلية كالوديان والأخوار والنهيرات وتمثل ٥٪ من الماء السطحي . **ثالثاً:** المياه الجوفية لم يتم حصرها بدقة وربما تصل الى ٤٠ مليار متر^٣ بمعدل تغذية سنوية ٣,١ مليار متر^٣ . **رابعاً:** المياه غير التقليدية المتجددة كتحلية المياه المالحة أو الاستفادة من مياه الصرف الصحي أو الزراعى حيث الاستفادة منها على نطاق ضيق جداً، ويستغل حالياً من المياه فى قطاع الزراعة حوالى ١٨,٧١ مليار متر^٣ وتمثل حوالى ٩٥٪ من النيل وروافده والامطار والوديان والأنهار ، اما السكان والحيوانات فيصل معدل استهلاك المياه الخاص بهم حوالى ٠,٧٣ مليار م^٣ أى حوالى ٤٪ وقطاع الصناعة حوالى ٠,١٥ مليار م^٣ أى حوالى ١٪ وتقدر المياه المستعملة حالياً من النيل وروافده سنوياً بين ١٤ الى ١٦ مليار م^٣ لرى حوالى ٤ ملايين فدان ، اما المتبقى من حصة السودان حالياً وهو يتراوح ما بين ٤,٥ الى ٦,٥ مليار م^٣ فقد بدىء فى انشاء مشروعات كبرى لاستغلاله قريباً . ثم تحدثت الورقة عن الميزان المائى حيث قدر الإيراد الحالى للحصة الحالية للسودان من مياه النيل والتي تصل الى ٢٠,٥٥ مليار م^٣ فى اواسط السودان وتعادل ١٨,٥ مليار م^٣ عند اسوان من اصل ٨٤ مليار م^٣ ثم الأخوار والوديان الموسمية حوالى ٣ الى ٥ مليار م^٣. التغذية السنوية للمياه الجوفية حوالى ١,٣ مليار م^٣ كما قدر العجز المائى بنحو ٣٣ مليار م^٣ من مياه النيل سنوياً وذلك لزراعة ١٠ مليون فدان . وقد اقترحت الدراسة عدة وسائل لمواجهة العجز المائى على النطاق الخارجى عن طريق تحقيق اقصى درجات التعاون الفنى مع الدول التى لها موارد مائية سطحية أو جوفية مشتركة مع السودان وكذا التنسيق مع الدول المشاركة فى الموارد المائية للعمل على تقليل الفاقد المائى الكبير مع وضع الاتفاقيات والمواثيق الدولية لصيانة حقوق كل الدول ذات المصادر المائية المشتركة . اما على النطاق الداخلى ، فلا بد من تكوين المجلس القومى للموارد المائية الذى يضم الجهات التى تعمل فى مجال الموارد المائية لتنسيق العمل . وكذا توسيع مواعين التخزين واجراء دراسات تقليل الاطماء فى الخزانات وكذا التوعية بأهمية الماء كثروة قومية ودراسة وتطبيق التركيب المحصولى المناسب لمصادر المياه - كما اكدت الدراسة على ضرورة ادارة الموارد المائية فى السودان وجهة الاختصاص كالمؤسسات العاملة (وزارة الري والموارد المائية)- والجهات ذات الصلة والتى تعمل بالتنسيق مع وزارة الري وكذا البرامج المشتركة مع الجهات العربية والاقليمية والدولية فى مجال المياه وسن القوانين والتشريعات المائية ووضع الحلول للمعوقات والتحديات التى تواجه تنمية الموارد المائية-هذا وقد تضمنت الورقة

السابعة: من أوراق الندوة والمعونة مصر ومياه النيل - تحليلا لبعض التوجهات المصرية ازاء العلاقات مع دول حوض النيل - واستعرضت الورقة أهم اسباب الطلب المتزايد على المياه ،وقالت إن أهم اسباب تكون المنازعات التى تشور من حين لآخر فيما بين بعض الدول المشتركة معاً فى حوض نهر دولى معين تكون بشأن حقوق كل منها فى الافادة من مياه هذا النهر. ويهدف التحليل فى هذه الورقة الى القاء بعض الضوء على تصور مصر لمصالحها المائية فيما يتعلق بنهر النيل والركائز الاساسية التى اعتمدت عليها سياستها الخارجية من اجل تأمين هذه المصالح . ثم اعطت الورقة فكرة موجزة عن نهر النيل كنهر دولى وعن مدى أهمية مياهه بالنسبة لمصر حيث اوضحت ان نهر النيل يمر بأراضى عشر دول افريقية ويبلغ طول النهر وروافده الاساسية نحو ٦٧٠٠ كم منها حوالى ١٥٣٦ كم داخل الاراضى المصرية - اما حوض النيل . فتصل مساحته الى حوالى ٢,٩ مليون كم^٢ وهو يمتد عبر ٣٥ درجة من درجات العرض (٥, ٤ درجة جنوبا وحتى ٣١,٥ درجة شمالا) ويستمد موارده المائية من ثلاثة مصادر رئيسية هى على التوالى وبحسب أهمية كل منها **اولا الهضبة الاثيوبية** ويستمد منها نحو ٨٪ من متوسط موارده المائية محسوبة عند اسوان و**ثانيا هناك الهضبة الاستوائية** وهى التى تمثل اكثر المصادر انتظاما فيما يتعلق بامداد النيل بموارده المائية ، ويصل متوسط الايراد السنوى لهذه الهضبة الى نحو ١٣ مليار م^٣ محسوبة عند اسوان . **ثالثا المصدر المتمثل فى حوض بحر الغزال** وهو عبارة عن مجموعة من الانهار الصغيرة التى يصل جملة ايرادها السنوى من المياه الى حوالى ٥١,١ مليار م^٣ ، غير ان ما يضاف منها الى رصيد مياه النيل يعتبر محدودا جدا حيث ان معظم هذا الايراد المائى يفقد فى منطقة المستنقعات. ثم تحدثت الورقة عن الاهمية الاقتصادية لمياه النيل بالنسبة لمصر ، حيث يعد المصدر الاول بل الوحيد لمياه الوادى و يقدر إيراد النيل من المياه فى مصر بنحو ٥٥,٥ مليار متر^٣ سنويا -كما تعد أيضا المورد الوحيد تقريبا للرري فى مجال الزراعة (نحو ٨٥-٩٠٪ من الموارد المائية المتاحة فى مصر موجه للانتاج الزراعى) وعرضت الورقة ايضا لأهم سياسات مصر المائية والسياسات الأخرى لدول حوض النيل (حدود التعارض والتوافق) حيث أوضحت أن دائرة التعارض فى السياسات المائية فيما بين مصروفات دول الحوض الاخرى انما هى دائرة ضيقة بكل المقاييس ومجالها الرئيسى المتوقع هو ذلك المتعلق بمشروعات توليد الطاقة الكهربائية غير ان هذه الدائرة من الممكن ان تتسع بعض الشيء بالنسبة لحالة السودان وذلك بالنظر الى امكانيات الاستزراع الواسعة المتاحة امامه وهناك ايضا مجموعة من توجهات سياسة

مصر الخارجية فيما يتعلق بتأمين مياه النيل وذلك من خلال التمييز بين ثلاث مراحل رئيسية هي :
مرحلة ما قبل عام ١٩٢٢ ففي تلك الفترة لم تكن مصر مستقلة والحديث عنها غير منطقي - اما
الفترة من ١٩٢٢ - ١٩٥٢ فقد تم التحرك فيها على اتجاهات رئيسية ثلاثة هي : التصميم على
ربط السودان بمصر ، والمحافظة على حدود مصر التاريخية والاستمرار في عقد الاتفاقيات الدولية مع
الدول المعنية من اجل تنظيم الانتفاع بمياه النيل ، واقامة سلسلة من المشروعات لتحقيق اكبر قدر من
الاستفادة الممكنة من مياه النيل وتأمين الانتفاع بها لمصلحة كل الدول كمشروع خزان جبل الاولياء -
اما الفترة ما بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ فقد اعطت السودان اهمية خاصة وترجم هذا الاهتمام في ثلاثة
انواع من السياسات : اولها تخلت مصر عن فكرة ضم السودان او ربطه بمصر واعتبرته دولة مستقلة
. ثانيا ركزت مصر على مبدأ التعاون الثنائي باعتباره الاسلوب الامثل لتحقيق هذا الانتفاع وعقد
اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩ . ثالثا حرصت مصر على انتهاز سياسة متوازنة نوعا ما ازاء كل
ما يتعلق بصراعات السودان الداخلية ومنها الأقليات واعتبار ذلك احدي الوسائل الفعالة لتأمين مياه
النيل وابعادها عن دائرة الصراع - هذا وقد كانت الورقة الاخيرة والشاملة عن المسألة المائية في
موريتانيا بمثابة القاء الضوء على تلك المسألة وذلك من خلال ثلاثة محاور بارزة اولها مصادر الثروة
المائية في موريتانيا . (عدا نهر السنغال) والثاني عن نهر السنغال ، وثالثها الشكل المائي بين
موريتانيا والسنغال . وقد تحدثت الورقة عن مصادر الثروة المائية والتي انحصرت في نقطتين
اساسيتين: المياه الجوفية ، وهذا المصدر متوفر في اغلب التراب الموريتاني ويوجد في موريتانيا
مستويان من الاحواض الجوفية احواض جوفية ذات اعماق عادية واحواض جوفية ذات أعماق غائرة
- أما مياه الامطار : فيلاحظ ان الاراضى تنقسم الى منطقتين طبيعيتين يفصل بينهما خط يسمى
خط نواكشوط والمنطقتان هما المنطقة الصحراوية الواقعة شمال خط نواكشوط النعمة والمنطقة
الساحلية الواقعة جنوب الخط المذكور والمتشاطنة لنهر السنغال ويتراوح هطول الامطار فيها ما بين
٤٠٠ - ٦٠٠ ملم/ سنويا وفي السنوات العشرين الماضية امتدت الصحراء الكبرى بفعل التصحر
باتجاه الجنوب لمساحة تزيد على ٢٠٠ كم ومع ذلك فالامطار لاتزال مصدرا من مصادر الثروة المائية
في موريتانيا وذلك من خلال (الادوية الصغيرة - البطاح - العيون القريبة من السطح) اما العيون
فلاتوجد احصائية حتى الان بعدد العيون في موريتانيا وان كانت تقدر بعشرات الالاف . ثم تناولت
الورقة بعد ذلك نهر السنغال والوضع الجغرافي والطبيعي لهذا النهر حيث يجرى لمسافة ١٨٠٠ كم

ويصب في المحيط الاطلسي وعرضه يتراوح بين ١٠-٢٥ كم وهو يتميز بنظام بسيط يخضع لامطار الحظ المدارى الموسمى والتي تسقط فى الفترة من ابريل الى اكتوبر وتؤدى الى الفيضان وبانتهاء موسم الامطار ينخفض منسوب النهر. وخلال فصل الجفاف يزداد انخفاض النهر، ويتحول مجراه الى مجموعة من الاحواض التى يفصلها عن بعضها البعض معابر. ويتكون نهر السنغال من قسمين متميزين هما الوادى بمعناه الضيق ثم الدلتا وتمتد من ريتشارد فى انديافو إلى سانت لويس. ومن اهم المشاريع التى اقيمت على نهر السنغال سد ياما الواقع بالقرب من سانت لويس بالسنغال فى عام ١٩٨٦ - وسد مانتالى فى مالى على رافد البافينج فى عام ١٩٨٨ - وتبلغ المساحة الكلية التى سيسمح السودان بزراعتها حوالى ٣٧٥٠٠٠ هكتار يتم توزيعها بين الدول الثلاث المستفيدة . (مالى - السنغال - موريتانيا) ثم عرضت الورقة بعد ذلك الى المشكل المائى بين موريتانيا والسنغال حول نهر السنغال .